وفي الجلسة ٣٠٨٠ المعقودة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢، أدرج المجلس الرسالة الموجهة من ممثل كوبا المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل في جدول أعماله، وقام بالنظر في المسألة في هذه الجلسة. ودُعي ممثل كوبا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت.

ولفت الرئيس (النمسا) انتباه أعضاء المجلس إلى وثائق عديدة [١٨]، تتضمن مشروع قرار مقدم من كوبا [١٩]. وبموجب مشروع القرار هذا، وفي سياق فقراته المتعلقة بالديباجة، كان سيتعين على المجلس أن يؤكد من جديد، في جملة أمور، أنه مقتنع بأن وقف أعمال الإرهاب الدولي، بما فيها الأعمال التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضروري لصون السلام والأمن الدوليين؛ وأنه يتعين على كل دولة، بموجب المادة ٢(٤) من الميثاق، الامتناع عن تنظيم أعمال إرهابية في دولة أخرى أو الحض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها، أو تقبل أنشطة منظمة داخل إقليمها تكون موجهة لارتكاب مثل هذه الأعمال، وذلك عندما تكون منطوية على تهديد باستخدام القوة أو استخدامها بالفعل. أما في الجزء المتعلق بالمنطوق من مشروع القرار، فإنه كان سيتعين على المجلس أن يقوم، من بين جملة أمور، في سياق الفصل السابع من الميثاق، بإدانة العمل التخريبي الذي ارتُكب ضد طائرة الخطوط الجوية الكوبية؛ وحث حكومة الولايات المتحدة على أن تزود مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، بكل ما لديها من معلومات وأدلة تتعلق بهذا العمل التخريبي وبمن دبروا له ووجهوه ونفذوه؛ ومطالبة الأمين العام بأن يلتمس تعاون حكومة الولايات المتحدة في توفير هذه المعلومات وتلك الأدلة، وفي تيسير التحقيقات في العمل التخريبي ومعاقبة المذنبين، مما يسهم في القضاء على الإرهاب الدولي.

وفي الجلسة نفسها، كرر ممثل كوبا ادعاء حكومته بأن اثنين من الأشخاص الذين دبروا عملية ضرب الطائرة المدنية الكوبية بالقنابل لم يتعرضا للعقوبة، وهما يعيشان في الولايات المتحدة. وأكد أيضاً أن حكومة الولايات المتحدة لديها معلومات وأدلة بشأن هذا الحادث لم يسبق الإفصاح عنها إطلاقاً، على الرغم من الالتزامات القانونية والأخلاقية، وعلى الرغم أيضاً من قيام منظمة الطيران المدني الدولية بمطالبة جميع الدول بالتصرف على نحو نشط وحازم في هذه المسألة حتى يمكن أن يُعاقب المذنب على النحو الواجب. وسرد بالتفصيل عدداً من الأنشطة والتهديدات الإرهابية الأخرى التي وُجهت ضد بلده، بتشجيع وتنظيم من المغتربين الكوبيين الذين يعيشون بميامي، فلوريدا، في الولايات المتحدة. واختتم كلامه قائلاً إنه يأمل في أن يتمكّن المجلس من مساندة مشروع القرار، ثم أوجز عناصره الأساسية [٢٠].

وسلّم ممثل الولايات المتحدة بأن من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة تمتع جميع البلدان، سواء كانت من أعضاء مجلس الأمن أم لا، بالحق في إبداء وجهة نظرها. ومع ذلك، فقد أعرب عن أسفه إزاء قيام كوبا بإساءة استخدام وقت المجلس الثمين في الإعراب عن ادعاءات لا أساس لها ضد بلده، مع محاولة تصويره باعتباره بلداً مسانداً للإرهاب الدولي وحامياً للإرهابيين. وصرح بأن الولايات المتحدة تؤيد التحول الديمقراطي السلمي في كوبا، وليست لديها أية مقاصد عدوانية ضد هذا البلد. وقال إن حكومة الولايات المتحدة لا تؤيد القيام باستعدادات في إقليمها للإطاحة عن طريق القوة بحكومة كوبا أو بذل جهود من داخل أرضها للتحريض على استعمال العنف في كوبا، كما أنها لا تتغاضى عن ذلك. وفنّد الادعاءات المحددة التي ذكرها ممثل كوبا، وأشار إلى بيان تم تعميمه على المجلس يتناول هذه الادعاءات بمزيد من التفصيل [٢١].

وأدلى ممثل كوبا ببيان آخر، حيث قال إن الشكوى المعروضة على المجلس قد جرت وقائعها منذ ١٥ عاماً، ومع هذا فإن الأحداث ذات الصلة كانت لا تزال تجري حتى قبيل بدء المجلس جلسته [٢٢].

[١٨] S/23846 وS/23890 وS/23912 وS/23913.

[١٩] S/23990، ولم يُطرح مشروع القرار للتصويت.

[٢٠] S/PV.3080، الصفحات ٦ – ٣٦.

[٢١] المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ – ٣٨، بالإشارة إلى الوثيقة S/23989.

[٢٢] المرجع نفسه، الصفحات ٣٩ – ٤١.

١٢ – البنود المتعلقة بهايتي

المداولات الأوّلية

ألف – رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة

في رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١]، طلب ممثل هايتي عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في الحالة في هايتي وآثارها على الاستقرار الإقليمي.

وفي الجلسة ٣٠١١ التي عُقدت في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، أدرج المجلس هذه الرسالة المقدمة من ممثل هايتي في جدول أعماله، كما نظر في البند ذي الصلة في نفس الجلسة. ودعا المجلس ممثلي كندا وهايتي وهندوراس، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت.

ولفت الرئيس (الهند) انتباه المجلس إلى وثيقتين إضافيتين موجهتين إلى الأمين العام: مذكرة شفوية مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ من ممثل بنما [٢]، ورسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ من ممثلي إكوادور والولايات المتحدة الأمريكية [٣]، يحيلان نفس القرار MRE/RES.1/91، الذي اتُخذ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في اجتماع لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية. وفي هذا القرار، شجبت المنظمة، في جملة أمور، بشدة الأحداث الخطيرة التي وقعت في هايتي، وطالبت بإعادة سيادة القانون والنظام

[١] S/23098.

[٢] S/23105.

[٣] S/23109.

الدستوري على نحو كامل، مع العودة الفورية للرئيس أريستيد؛ والتمست قيام الأمين العام، للمنظمة برفقة فريق من وزراء الخارجية، بالتوجه إلى هايتي على سبيل الاستعجال، والإعراب للمسؤولين عن السلطة، دون حق، عن رفض الدول الأمريكية لعرقلة النظام الدستوري، وإطلاعهم على القرارات المتخذة في اجتماع المنظمة المشار إليه؛ وأوصت باضطلاع الدول الأمريكية بعزل من استولوا على السلطة في هايتي دون حق على الصعيد الدبلوماسي؛ وأوصت أيضاً جميع الدول بقطع علاقاتها الاقتصادية والمالية والتجارية مع هايتي، وكذلك المعونة التقنية والتعاون التقني، باستثناء ما يتصل بالجوانب الإنسانية البحتة؛ وحثت جميع الدول على الامتناع عن تقديم أية مساعدة عسكرية أو سياسية أو أمنية من أي نوع، أو توفير أسلحة أو ذخائر أو معدات لهذا البلد؛ وحثت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على النظر في فحوى هذا القرار وأهدافه.

ولدى افتتاح المناقشة، صرح السيد جان - بيرتراند أريستيد، رئيس هايتي، بأن تهديد الديمقراطية في هايتي يشكّل تهديداً للديمقراطية في العالم بأسره. والمجتمع الدولي قد شجب بشدة الانقلاب الذي وقع، وهو يحاول عن طريق منظمة الدول الأمريكية التفاوض من أجل التوصل إلى حل ما. وأوضح أنه يعتقد أن دعم المجلس سوف يفضي إلى تعزيز الجهود ذات الصلة، وإنقاذ حياة الكثيرين. وأكد أن المجتمع الدولي لا يجوز له أن يحاول اتخاذ قرار نيابة عن شعب هايتي، بل معه بالأحرى. وشعب هايتي يعارض الدكتاتورية، وينتظر مساندة المجلس في حماية حقوق الإنسان. مما يتضمن الاضطلاع بإجراءات من شأنها تعزيز المؤسسات في هايتي، ورفض التعامل مع هياكل الاستغلال والظلم والدكتاتورية. وهذا الشعب سيكون ممتناً في حالة إرسال وفد من أجل ''إقامة العدالة التي يجب إرساؤها خارج الحدود'' كي يتخلى ''هؤلاء المجرمون'' عن السلطة. ومن الجدير بالترحيب أيضاً أية مساعدة لدعم الهياكل الديمقراطية بهايتي، وخاصة المساعدة الإنسانية في مجال بناء قوة للشرطة يمكن لها أن تحمي الأرواح والممتلكات، دون أي التزام بدعم الجيش. وبفضل مساعدة المجتمع الدولي تمكنت هايتي من إجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة وحرة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠؛ وفي إطار هذه المساعدة أيضاً، سوف تتمكن هايتي من إنقاذ ديمقراطيتها المهددة [٤].

وقال رئيس المجلس إن الأحداث الخطيرة التي جرت في هايتي، والتي تشكّل اغتصاباً عنيفاً لسلطة وحكم يتسمان بالشرعية والديمقراطية، تستحق شجباً قوياً. وطالب بإعادة الحكومة القانونية في هايتي. وأعرب عن تأييده لقرار منظمة الدول الأمريكية ولجهودها من أجل إعادة السلطة الشرعية في هايتي. وذكر في النهاية أن الجميع يرغبون في إعادة تنصيب الرئيس أريستيد بأسرع ما يمكن [٥].

وقام جميع المتكلمين الذين شاركوا في المناقشة بتكرار أو تأييد آراء رئيس المجلس [٦]. وقد رأى متكلمون عديدون أن الأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية خاصة في إطار هذه الظروف، وذلك في ضوء ما اضطلعت به هذه المنظمة من دور - عن طريق بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الانتخابات في هايتي - فيما يتصل برصد الانتخابات التي أفضت إلى اختيار الرئيس أريستيد، مع التحقق من هذه الانتخابات [٧]. وقام بعض المتكلمين، بالإضافة إلى إعرابهم عن تأييدهم القوي لإجراءات منظمة الدول الأمريكية، بلفت الانتباه إلى التدابير الثنائية التي اتخذوها بالفعل، هم وأطراف أخرى، وفقاً للمبادئ التي طولب بها في قرار المنظمة؛ وصرح ممثلو فرنسا والولايات المتحدة وكندا وبلجيكا بأنهم أوقفوا المساعدة التي كانت تُقدم لهايتي، شأنهم في ذلك شأن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء [٨].

وتحدث ممثل هندوراس، بوصفه رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فأشار إلى أن الجمعية العامة أيدت، في قرارها ٢/٤٥ لعام ١٩٩٠، العملية الانتخابية الديمقراطية في هايتي. ومع هذا، فإن العالم قد اكتشف في ٣٠ أيلول/سبتمبر أن جيش هايتي قد عزل الرئيس المنتخب دستورياً. ولاحظ أن الجميع يرغبون في معالجة الموقف بالوسائل الدبلوماسية والسلمية، ثم حث على التضامن مع هايتي بشكل قوي لا غموض فيه. وبيّن أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد طالبت بإدراج بند معنون ''أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي'' في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. وأعرب عن ثقة مجموعة البلدان في أن المجلس سيساند الإجراءات المتخذة من قبل منظمة الدول الأمريكية، وأنه سيتابع عن كثب ما تبذله من جهود دبلوماسية رئيسية [٩].

وقال ممثل فرنسا إن ثمة ظروفاً استثنائية قد حفزت على اجتماع المجلس. فهناك رئيس دولة ذات سيادة، انتُخب على نحو مشروع في اقتراع حر وديمقراطي تحت رقابة الأمم المتحدة، وهو يخاطب المجتمع الدولي بنفسه مطالباً إياه بدعمه. وفرنسا مستعدة للاستجابة لهذا النداء. واستناداً إلى صداقتها لهايتي، وإلى كون الأمم المتحدة، التي قدمت مساعدتها أثناء انتخابات هايتي مع ضمانها لنزاهة نتائجها، لا تستطيع أن تقف اليوم دون حراك، وهي تشاهد تفتت إرادة الناخبين في هايتي، بالإضافة إلى أن المجتمع الدولي لم يعد بوسعه، في فترة تتميز بإعادة التشديد على الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، أن يتقبل انتهاك هذه القيم على نحو صارخ. ومن المؤكد أن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تضطلع بمسؤولية خاصة. فالأحداث الدائرة في هايتي تمثل اعتداءً مباشراً على سلطتها. ومن رأي حكومة فرنسا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تعلن موقفها، بأسرع ما يمكن، بشأن إدانة الانقلاب، والمطالبة بإعادة إرساء سيادة القانون في هايتي، ومساندة الجهود التي يُضطلع بها على الصعيد الإقليمي من قبل منظمة الدول الأمريكية [١٠].

---

[٤] S/PV. 3011، الصفحات ٤ - ١٠.

[٥] المرجع نفسه، الصفحة ١١.

[٦] المرجع نفسه، الصفحات ١١ - ١٦ (هندوراس)؛ والصفحات ١٧ - ١٨ (كوت ديفوار)؛ والصفحات ١٨ - ٢٢ (فرنسا)؛ والصفحات ٢٢ - ٢٥ (النمسا)؛ والصفحات ٢٤ - ٢٦ (اليمن)؛ والصفحتان ٢٧ و٢٨ (بلجيكا)؛ والصفحات ٢٨ - ٣١ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)؛ والصفحات ٣١ - ٣٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٤٦ و٤٧ (إكوادور)؛ والصفحات ٥١ - ٥٤ (كندا).

[٧] المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و١٨ (كوت ديفوار)؛ والصفحات ١٨ - ٢٢ (فرنسا)؛ والصفحات ٢٢ - ٢٥ (النمسا)؛ والصفحات ٢٤ - ٢٦ (اليمن)؛ والصفحتان ٢٧ و٢٨ (بلجيكا)؛ والصفحات ٢٨ - ٣١ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)؛ والصفحات ٣١ - ٣٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٤٦ و٤٧ (إكوادور)؛ والصفحات ٥١ - ٥٤ (كندا).

[٨] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ - ٢٢ (فرنسا)؛ والصفحات ٣١ - ٣٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحات ٥١ - ٥٤ (كندا)؛ والصفحتان ٢٧ و٢٨ (بلجيكا).

[٩] المرجع نفسه، الصفحات ١١ - ١٦.

[١٠] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ - ٢٢.

وأضاف ممثل النمسا، بعد الإعراب عن تأييده لآراء رئيس المجلس، أن تفاعل المجتمع الدولي إزاء الأحداث التي وقعت بهايتي يتسم بأهمية قصوى من شأنها أن تتجاوز الحالة الراهنة. وثمة تقبّل مطرد للديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان بوصفهما من المبادئ الرئيسية لمضي مجتمع الدول في تطوره. وهناك توافق عالمي جديد في الآراء في طريقه إلى التبلور. ومن رأي النمسا أن المجلس يمكنه ''في إطار ما تولّد لديه من تصميم جديد'' أن يقدم ''مساهمة هامة'' في هذا الصدد [١١].

وصرح ممثل اليمن بأن الانقلاب الذي حدث في هايتي يشير إلى تلك المخاطر التي تهدد النظم الديمقراطية الناشئة، وذلك من جرّاء الافتقار إلى التقاليد الديمقراطية، وعدم رسوخ المؤسسات المتعلقة بها، والمشاكل الاقتصادية قبل كل شيء. وقد حاول مرتكبو الانقلاب أن يبرروا عملهم بنقص التقدم الاقتصادي وحلول الكساد. ومن ثم، فإن اليمن يدين هذا الانقلاب ويطالب الأمم المتحدة بمساندة جميع الجهود الرامية إلى استعادة الشرعية، ومع هذا، فإنه يناشد الأمم المتحدة أيضاً – بل وكافة البلدان القادرة على المساعدة – أن تعين البلدان الديمقراطية أو حديثة الديمقراطية في مهمة بناء مؤسساتها الجديدة [١٢].

وصرح ممثل بلجيكا بأن بلده عضو في الجماعة الأوروبية ومجلس أوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وهي مقتنعة من هذا المنطلق بأن المنظمات الإقليمية عليها دور ينبغي لها الاضطلاع به فيما يتصل بحماية الحرية والديمقراطية وإعادة ترسيخهما ونشرهما. وبالتالي، فإن بلجيكا ليس أمامها سوى أن ترحب بالموقف الحازم الذي اتخذته منظمة الدول الأمريكية في قرارها، وهو قرار جدير بتأييد المجلس على نحو كامل [١٣].

ولاحظ ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، مع الارتياح، تصميم أعضاء منظمة الدول الأمريكية على مناصرة الحقوق والحريات السياسية لشعب هايتي. وثمة أهمية خاصة، في هذا الصدد، لذلك الاقتراح الذي قُدّم في الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة لتلك المنظمة فيما يتصل بإنشاء آلية لحماية الديمقراطية والنظم القانونية في البلدان التي تنتمي لهذه المنظمة الإقليمية. وأشار إلى أنه يجري القيام حالياً، في إطار المنظمة، باتخاذ تدابير ترمي إلى استعادة السلطة الشرعية في هايتي [١٤].

وقال ممثل الولايات المتحدة إنه يلاحظ، مع الارتياح، أن رئيس المجلس قد ذكر بوضوح للرئيس أريستيد أن المجلس يؤيده، هو وحكومته. وأكد مع ذلك أن هذا التأييد لا يجوز أن يكون بالكلام وحده. والولايات المتحدة لم تعترف، ولن تعترف، بذلك الفريق الذي اغتصب السلطة على نحو غير مشروع. ولقد أوقفت، علاوة على ذلك، كل معونة كانت تقدمها إلى هايتي، كما فعلت بلدان أخرى. وبشأن العمل الجماعي، يُراعى أن الولايات المتحدة تؤيد بقوة قرار منظمة الدول الأمريكية، وهي تهيب بأعضاء المجلس أن يقوموا بذلك. ومن المؤكد أن الحقوق الديمقراطية، التي حصل شعب هايتي عليها بعد لأي وعناء، لا يجوز لها أن تضيع هباءً. والأمم المتحدة مؤهلة بصفة خاصة للتحدث بشأن هذه الأزمة، ففريقها المعني بالتحقق من الانتخابات في هايتي قد اضطلع بدور رئيسي في استعادة الديمقراطية في هذا البلد، ومن واجب الأمم المتحدة والعالم بأسره أن يبعثا برسالة واضحة إلى من استولوا على السلطة في هايتي: فهذه الطغمة العسكرية خلو من أية شرعية، ولا تحظى بأي مكانة في المجتمع الدولي؛ وهي ستُعامل بوصفها كياناً منبوذاً في نصف الكرة الغربي إلى حين استعادة الديمقراطية. وفي ضوء مراعاة تقدم نصف الكرة هذا بخطى حثيثة نحو الديمقراطية منذ منتصف السبعينات، لا يجوز أن يكون هناك نجاح، بل ولن يكون هناك نجاح، لما قامت به هذه الطغمة العسكرية من الاستيلاء على السلطة بأسلوب عنيف وغير دستوري [١٥].

وأشار ممثل كوبا إلى أن حكومته قد أيدت عقد اجتماع فوري للمجلس في ٣٠ أيلول/سبتمبر عندما جاء طلب هايتي. ومن رأي كوبا أن المجلس عليه التزام بالموافقة على ذلك الطلب، وبالاستماع إلى ما يراه ممثل هايتي ملائماً للبيان أمامه. وكوبا تشاطر مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موقفها. وكما سبق أن ذكر الرئيس أريستيد، أن الأمر لا يتمثل فيمن سيتخذ القرار نيابة عن شعب هايتي، بل يتمثل في توفير الدعم اللازم لهذا الشعب، مع التضامن معه بشكل واضح وحازم حتى يتمكن، في وقت قريب، من استعادة سلطاته المنتخبة على نحو مشروع، ومن مواصلة الاضطلاع بعملية تعد تتويجاً لمائتي عام من الكفاح [١٦].

وصرح ممثل رومانيا بأن الواجب السياسي والأخلاقي لمجلس الأمن، الذي أُبلغ بالحالة في هايتي على نحو رسمي وقانوني، يتضمن قيامه بالإعراب عن دعمه للنظام الدستوري بهذا البلد ولهياكله ومؤسساته الديمقراطية والمنتخبة انتخاباً حراً. ويرى وفد رومانيا أن الجهود الإقليمية لمنظمة الدول الأمريكية جديرة بالمساندة من قبل المجلس ''وذلك في أنسب صورة ممكنة في ضوء الظروف السائدة''. ومن المهم الآن، في هذا الصدد، أن تُقدم إلى من استولوا على السلطة في هايتي رسالة بالغة الوضوح: إن مجلس الأمن يؤيد إعادة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية والحرية في هايتي. ومن الواجب أن تُنقل هذه الرسالة بصوت إجماعي من قبل المجلس. ومن شأن هذه الرسالة أن تكون متمشية مع الظروف المأساوية للحالة ذات الصلة، ومع كرامة المجلس، ومع متطلبات وحدته التي تعتبر من أرصدته القيّمة في التعامل مع مثل هذه المسائل المعقّدة. ورومانيا تؤيد كل التأييد أية جهود أخرى يضطلع بها مجلس الأمن من أجل المساعدة في استعادة الحرية والديمقراطية بهايتي [١٧].

وصرح ممثل إكوادور بأنه، في ضوء ما يتعين على نصف الكرة الغربي من الاضطلاع بالعمل اللازم، يُراعى أن المجلس قد نهض بأعباء ما يستطيع القيام به، بل وما يجب عليه أن يقوم به. فقد أدان بالإجماع ما حدث من انقلاب، كما أنه قد أعرب عن أمله في إعادة سيادة القانون وإعادة الرئيس أريستيد إلى منصبه. وأبدى المجلس تضامنه كذلك مع التدابير المتخذة من جانب منظمة الدول الأمريكية. ومن المعتقد أن المجلس سيكون مستعداً للاضطلاع بالجديد من المسؤوليات عند الاقتضاء، وإن كان ثمة أمل، على أي حال، في أن تكون إجراءات المنظمة الإقليمية إجراءات فعّالة [١٨].

---

[١١] المرجع نفسه، الصفحات ٢٢ – ٢٥.

[١٢] المرجع نفسه، الصفحات ٢٤ – ٢٦.

[١٣] المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و٢٨.

[١٤] المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ – ٣١.

[١٥] المرجع نفسه، الصفحات ٣١ – ٣٤.

[١٦] المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ – ٤٢.

[١٧] المرجع نفسه، الصفحات ٤٢ – ٤٥.

[١٨] المرجع نفسه، الصفحتان ٤٦ و٤٧.

وأشار ممثل كندا إلى الدور الذي قام به بلده في مجال إنشاء وإدارة فريق مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الانتخابات في هايتي. وقال إن من المؤكد أن جميع البلدان عليها أن تعمل مع بعضها بهدف إرسال إشارة واضحة لمن يسعون إلى تقويض الديمقراطية في هايتي. والأمم المتحدة، التي سبق لها أن اضطلعت بدور حاسم في تلك العملية التي أفضت إلى تولي الرئيس أريستيد مقاليد السلطة، لا تستطيع بالتالي أن تظل صامتة في هذا الشأن. وكان هذا هو سبب قيام كندا بتأييد عقد اجتماع للمجلس، وإدراج بند جديد بشأن هايتي في جدول أعمال الجمعية العامة. وكندا تأمل بإخلاص في أن تضطلع الأمم المتحدة، من خلال القول والعمل، بالمشاركة في الجهود التي يجري بذلها حالياً بهدف عكس هذه الحالة غير المقبولة [١٩].

باء - تبادل الرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بشأن هايتي

المقرر المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢: رسالة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٢٠]، أبلغ الأمين رئيس المجلس بتبادل للرسائل بشأن الحالة في هايتي. وذكر الأمين العام أنه تلقّى في ١٨ حزيران/يونيه رسالة من الرئيس أرستيد مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢، وأنه قد عرض هذه الرسالة على الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، حيث إن هذه المنظمة قد اضطلعت، بناءً على طلب وزراء خارجية دولها الأعضاء، بدور قيادي في الجهود المبذولة لإعادة الديمقراطية في هايتي. ولاحظ الأمين العام أن ولايته بموجب قرار الجمعية العامة ٧/٤٦ المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ تتسم بمزيد من المحدودية، ويتمثل هدفها العام في دعم إجراءات منظمة الدول الأمريكية. وقد ردّ الأمين العام للمنظمة برسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ على رسالة الأمين العام للأمم المتحدة.

وأعرب الأمين العام أيضاً عن رغبته في إبلاغ أعضاء المجلس أنه قرّر قبول ما عرضه الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية من إدراج مشاركة الأمم المتحدة في بعثته المقترحة إلى هايتي.

وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ [٢١]، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام بما يلي:

أود أن أفيد بتسلم رسالتكم المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ بشأن الحالة في هايتي.

وقد عرضتُ الرسالة على أعضاء مجلس الأمن، وأحاطوا بها علماً في المشاورات غير الرسمية التي أُجريت في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٢.

[١٩] المرجع نفسه، الصفحات ٥١ - ٥٤.

[٢٠] S/24340.

[٢١] S/24361.

١٣ - البنود المتعلقة بالحالة في بنما

المداولات الأوّلية

ألف - رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبنما لدى الأمم المتحدة

في رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١]، طلب ممثل بنما عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن من أجل النظر في الحالة الخطيرة التي يواجهها بلده نتيجة التدخل السافر للولايات المتحدة في شؤونه الداخلية؛ وسياسة زعزعة الاستقرار والقهر التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد بنما؛ والتهديد الدائم باستعمال القوة إزاءها. وقال إنه حدث تفاقم خطير في الحالة القائمة من جرّاء أنشطة الولايات المتحدة ضد سيادة بنما واستقلالها السياسي وأمنها الاقتصادي وسلامتها الإقليمية، مما يشكّل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وذلك نتيجة زيادة تصعيد أعمال العدوان والتخريب بصورة تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وفي الجلسة ٢٨٦١ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٩، أدرج المجلس رسالة ممثل بنما في جدول أعماله. وفي أعقاب اعتماد جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل بنما، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت. وبعد ذلك، قام الرئيس (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) بلفت انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٩ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما [٢]، يحيل بها نص بيان أدلى به رئيس جمهورية بنما في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩ بشأن "تدخل" الولايات المتحدة في عملية الانتخابات ببنما.

وفي الجلسة نفسها، شكر ممثل بنما المجلس لإسراعه بعقد الجلسة ذات الصلة، بناءً على المادتين ٣٤ و٣٥ من الميثاق، بهدف النظر في الحالة الخطيرة التي ترتبت على سلسلة الأحداث التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد بلده، انتهاكاً منها للقانون الدولي، مما يعرّض السلام والأمن الدوليين للخطر. وقال إن بنما قد سعت إلى القيام، من خلال التفاوض، بحل أسباب النزاع الدائر على صعيد العلاقات بين الولايات المتحدة وبنما بسبب وجود قناة بنما. ومع هذا، فعندما قامت حكومة بنما بشجب ما اضطلعت به الولايات المتحدة من تفسير معاهدات عام ١٩٧٧ المتعلقة بقناة بنما من طرف واحد، بهدف تمديد تواجدها العسكري بالبلد إلى ما بعد عام ٢٠٠٠، يلاحظ أن بنما قد تعرضت لسلسلة من أفعال العدوان، على المستويات الاقتصادية والسياسية والمالية، إلى جانب تصعيد التهديدات باستخدام القوة العسكرية. وعلاوة على هذا، فإن الولايات المتحدة قد أساءت استخدام الامتيازات الدبلوماسية لسفارتها في بنما، حيث قامت بتخطيط وتنظيم وتمويل وتنفيذ أفعال من أفعال التدخل في شؤون بنما الداخلية، فضلاً عن مشاركتها في أنشطة تحريضية أخرى. ووفقاً للتقارير الواردة في صحف الولايات المتحدة، يلاحظ أن هذا البلد قد اعتمد

[١] S/20606.

[٢] S/20607.